اسم المصدر: الجزيرة

التاريـــخ: 31-08-2009 رقم العـدد: 0 رقم الصفحة: 11 مسلسـل: 54 رقم القصاصة: 1

خلال لقاء سموه مع رجال الأعمال والاقتصاديين بغرفة جدة :

قريباً اتفاق الجهات المعنية بتحديد الاختصاص حول الشيكات دون رصيد

لا يوجد في المملكة رجل يقبل لابنته أو زوجته أو أخته أن تعمل سكرتيرة لرجل

اسم المصدر: الجزيرة

التاريـــخ: 31-08-2009 رقم العـدد: 0 رقم الصفحة: 11 مسلسـل: 54 رقم القصاصة: 2

جدة - فهد المشهوري
تصوير - أحمد قيزان

اوضح صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية لدى حضور سموه مساء امس الأول الاحتفاء الذي اقامته الغرفة التجارية الصناعية بجدة بحضور امير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل وسمو محافظ جدة الأمير مشعل بن ماجد ان مشكلة النقل في مدن السعودية محل اهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، حيث تمخض ذلك في إحدى جلسات مجلس الوزراء القريبة، ووجهت وزارة النقل بدراسة هذا الأمر وزيادة اعداد سيارات الأجرة، مشيراً سموه إلى ان اعداد سيارات الأجرة في تزايد حيث لا يوجد بديل حالياً.

وتوقع النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ان تشهد الأيام القادمة المزيد من المواجهات مع الإرهاب من ناحية النوع وليس من ناحية الكم. لافتاً إلى أن خطر الإرهاب ما زال قائماً، واضاف ان الأبواب ستظل مفتوحة امام التائبين من المطلوبين الإرهابيين الذين تطاردهم الدولة.

كما ان منهج الباب المفتوح للمواطنين سيستمر، كما ثمن سموه زيارة خادم الحرمين الشريفين عقب الحادث الإرهابي مؤكداً بأن ذلك في مثابة الوسام لسمو الأمير محمد بن نايف نائب وزير الداخلية للشؤون الأمنية.

وتحدث سمو الأمير نايف بن عبد العزيز خلال اللقاء والحوار المفتوح عن محاور اللقاء والتي اشتملت على خمسة محاور وهي المبنى التحتية لمدينة جدة وميناء جدة الإسلامي والمدن الصناعية والحدائق ومراكز الأحياء والأوراق التجارية وشركات المعاملة بالإضافة إلى عدد من المداخلات والأسئلة من قبل الحضور حيث قال سموه بأن المحور الأول هو البنية التحتية وفك الاختناقات المرورية التي تحدث عنها المهندس زكي فارسي فهو امر هام ولا بد ان يكون محل العناية واتساع المدن وزيادة عدد السكان فمعروف ان دولتنا من اكثر دول العالم نموا سكانيا لذلك لابد ان تهتم وزارة البلديات ووزارة النقل بهذا الأمر بالإضافة إلى وزارة الداخلية في تنظيم حركة السير وكل ما يتعلق بالمرور وكذلك التوعية للمواطنين والاختبار القوي لسائقي السيارات.

واشار سموه بان ما قد يشاهد بان هناك تعقيدات في إشارة المرور قد تضيء خضراء مرة او مرتين او ثلاث مرات ولم يتحرك السير بسبب عدم تنظيم ضبط الشوارع بعضها على بعض بحيث يعطي شارع اكثر ما يعطي لشارع الآخر او وجود انفاق او كباري تزيد هذه العقبات ثم توجيه وتكليف الناس على سرعة التحرك فالآن يتحركون في الإشارة الصفراء اكثر مما يتحركون في الإشارة الخضراء لذلك كما قلت لابد ان يكون هذا محل دراسة عاجلة من قبل وزارة البلديات فيما يتعلق بالكباري والانفاق لتفك الاختناقات المرورية عن التقاطع في الشوارع وكذلك وزارة النقل فيما يتعلق بما هو خارج المدن كذلك وزارة الداخلية فيما يتعلق بتكليف ليس فقط السائقين بل المواطنين وان لا يحمل رخصة قيادة إلا من يجيد قيادة السيارة تماماً كذلك فحص السيارة ان تكون صالحة هذه من مسؤوليات وزارة الداخلية ولابد ان تتحقق.

واضاف سموه تعلمون كان لدينا مراكز فحص دوري كل ستة اشهر تعمل فحص هذه يجب ان يفكر في إعادتها اعتقد إذا تحققت هذه الأمور سنسيطر وسنحل مشكلة الاختناقات المرورية وما فيه شك انها مزعجة خصوصاً لأصحاب الحاجة إما إنسان يحمل مريضا وإما آخر عنده موعد سفر فهذا لا شك انه امر معيق وامر يمس كل مواطن كل يوم ولذلك يجب على الوزارات المعنية وزارة البلديات ووزارة الداخلية ووزارة النقل بالاهتمام بهذا الأمر وستهتم إن شاء الله اما وزارة الداخلية فقد صدر التوجيه والآن الدراسة على وشك ان ترفع لمجلس الوزراء وبعد ذلك تحال لمجلس الشورى لدراستها حتى تعود للقرارات التي يجب ان تتم وسيتم ذلك في القرب وقت.

وطالب الأمير نايف بن عبد العزيز رجال الأعمال بتخفيض اسعار المواد الغذائية على المواطنين حيث ان هذا الأمر سيصب في مصلحة الطرفين. ودعا الأمير نايف رجال الأعمال إلى مخافة الله فيما يتعلق باسعار البيع.

كما اعلن الأمير نايف في كلمته امام مجتمع الأعمال ان هناك توجهاً قوياً لدى وزارة الداخلية بالتعاون مع وزارة المالية وهيئة التحقيق والادعاء العام ومؤسسة النقد العربي السعودي للقضاء على ظاهرة الشيكات بدون ارصدة التي اعتبرها الأمير نايف جريمة كبرى في حق النظام الاقتصادي.

ثم اجاب سموه على سؤال يتعلق بالحافلات ذات الـ85 راكبا ومعاملتها معاملة سيارات الأجرة خاصة بعد انتهاء امتياز شركة النقل الجماعي وإصدار نظام حيال تنظيم عملها وقال سمو النائب الثاني بانه موضوع لاسطول الحافلات وكذلك سيارات الأجرة قد تمت المناقشة في جلسة قريبة من جلسات مجلس الوزراء كان هذا الأمر محل اهتمام من سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله والحقيقة نتج هذا عن الضغط الكبير على الطرق والشوارع بداخل المدن ووجه حفظه الله وزارة النقل بالدراسة العاجلة لإيجاد وسائل نقل زيادة على الوسائل العامة وعلى سيارات الأجرة وتنظيمها بشكل فاعل واضاف سموه هناك امر وهو كثرة هذه السيارات في المملكة من المواطنين ومن المقيمين واصبح متيسرا لكل مقيم ان يحصل على سيارة مستعملة بقيمة زهيدة ولكن بالتأكيد لعدم وجود البديل لم يكن هناك فرصة إلا استخدام السيارات ولو كانت قديمة.

ثم ان هناك امرا هاما جدا يعيشه المواطنون في كل موقع من مواقع المملكة وطرقها وهي كثرة حوادث السيارات والمخالفات المرورية وكثرة المعطيات التي تحدث من الحوادث المرورية وللأسف انها تتراوح يومياً بين العشرة والعشرين حالة وفاة خلاف الإصابات المعيقة للإنسان ولذلك صدر التوجيه الكريم لوزارة الداخلية ان تعمل دراسة عاجلة لهذا الأمر لتلافي هذه الأخطار والكوارث التي قد تكون اصابت كل اسرة فالأمر الذي احب ان أؤكده للأخوة هو محل – ليس فقط اهتمام الجهات المعنية وإنما – اهتمام القيادة والأخوة اعضاء مجلس الوزراء المشاركين في هذا الحفل يعلمون كل تفاصيله ونرجو ان لا يطول الزمن إلا وقد تحقق لنا نقل عام قادر ومناسب ان يخدم النقل في كل مدن المملكة وعلى طرق كثيرة لأن الطرق قد تجاوزت لدينا 70 الف كيلو مترا وكلها طرق معبدة بشكل جيد مما تغري بعض السائقين وبعض الأفراد ان يتجاوزوا السرعة المقررة ولذلك هنا وجب تكليف دوريات امن الطرق ومعاقبة من يخالف انظمة المرور والسرعة المقررة لاشك انه يجب ان يتساءل كل مواطن لماذا لم يؤخذ بهذه الأمور من قبل.

كنا نتمنى على وزارة النقل ووزارة المواصلات سابقاً ان وضعت في إستراتيجيتها المستقبلية في إنشاء الطرق إنشاء مراكز امنية يضاف إليها مراكز خدمات أخرى كالإسعاف ومحطات البنزين ولكن هذه الأمور ستتم إن شاء الله ونرجو كذلك ان تعطي هذه الأمور الاهتمام الكامل من قبل الجهات المعنية.

اما تكليف امن الطرق فهو امر متيسر لا يحتاج إلا لأفراد وسيارات واتصالات كما ان لدى وزارة الداخلية عددا لا باس به من الطائرات الهليوكوبتر التي تستطيع ان ترافب الطرق ونرجو ان تحقق هذا قريباً وهو امر متابع من قبل الجهات المعنية وتكاد الدراسات ان تنتهي إن شاء الله قريبا ونرجو ان يرى المواطن الرهما ووقعها في كل مدينة من مدن المملكة وحول إنشاء هيئة عليا خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة قال سموه إن هذا الأمر لن يغيب عن اهتمام الدولة وكان هذا الأمر محل اهتمام كبير من مجلس القوى العاملة السابق وهناك دراسات عملت لذلك ومن نتائجها التي تمت هو إنشاء بنك التنمية البشرية وهذا البنك مكلف ان يدعم الشباب في بداية بناء مؤسسات صغيرة بمبالغ تكفيهم للبدء في مشروعاتهم جزء منها بدون مقابل قد يستعاد عندما يحقق اي شاب نجاحه في هذا المشروع.

واضاف سموه قائلاً إن هناك شبابا بدؤوا بمبالغ صغيرة واصبح عندهم الآن مصانع كبيرة وخصوصاً في صناعة الورق وهناك مصنع الورق الآن في المنطقة الشرقية ينتج تقريباً كثيراً من احتياجات البلاد وخاصة احتياجات الصحف وما يماثلها.

بدأ مشروعه بعدد قليل من الشباب وتمكنوا في البداية بشيء قليل حتى وصلوا إلى ما وصلوا إليه ولذلك هذه الدراسة موجودة الآن لدى وزارة العمل وسيتم تطبيقها وفي إجابة لسموه على سؤال بخصوص تجديد عقد مدينة للمستودعات التابعة لغرفتي جدة ومكة المكرمة قال إن هذا امر يخص ثلاث وزارات معنية: وزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية ممثلة في الجمارك ووزارة النقل ممثلة في إدارة المستودعات والتأجير، واحب ان أؤكد ان هذا الأمر سيكون محل اهتمامي انا ووزير التجارة بالنقاش مع وزير المالية ومديرية الجمارك في العمل على إعادة التأجير مرة اخرى لمساعدة المستوردين في هذا المجال.

وفي رد لسموه على سؤال حول إمكانية إيجاد مساكن للأرامل والمطلقات اجاب سموه قائلاً اولاً احب ان أؤكد ان هذه الفئة من النساء محل اهتمام وزير الشؤون الاجتماعية وهناك نظام الآن انتهى ومن المنتظر ان يشارك فيه مجموعة من النساء وهو الاهتمام بشؤون النساء خصوصاً المطلقات ومن شابههم من النساء من اجل تأمين دخل كاف يغطي هذا الأمر ولذلك قد يكون إجراء دراسة لسكن هؤلاء النسوة امر وارد وهي ضمن المشروع الكبير للإسكان الذي امر به سيدي خادم الحرمين الشريفين والآن هو لدى وزارة الاقتصاد والتخطيط وشكل له هيئة وإن شاء الله سيتم ذلك قريباً كما ان هناك اجتهادات من مهندسين سعوديين ومؤسسات وجمعيات لتقديم دراسات متوسطة بشأن إسكان مناسب بليق بالإنسان السعودي سواء كان رجلا او امراة واضاف احب ان أؤكد ان هذا الأمر محل اهتمام وهو نو شقين الشق الأول منه هو تأمين دخل للنساء يكفيهم للأمور الضرورية في الحياة الثاني لا يجدن دخلا مناسباً والشق الثاني حيال النظر في الإسكان وهو امر يبحث للمواطنين بشكل عام والنساء المحتاجات للسكن سيكن في المقدمة وفيما يتعلق بمشاركة المراة الفاعلة في اعمال المجلس البلدي وان يكون لها حضور فاعل في الاجتماع الشهري قال سمو الأمير نايف بن عبد العزيز اولا ايتها الأخت الكريمة من الذي شكك في مواطنة المراة.

المراة مواطنة مثلما الرجل مواطن.. ولكن كل ميسر لما خلق له واعتقد ولا نختلف ابداً ان المراة تؤدي الكثير للمجتمع اكثر مما يؤديه الرجل وتعاني الشيء

اسم المصدر: الجزيرة

التاريـــخ: 31-08-2009 رقم العـدد: 0 رقم الصفحة: 11 مسلسـل: 54 رقم القصاصة: 3

تأمين دخل للنساء اللاتي دون دخل ومساكن للمحتاجات

على التجار أن يراعوا الله ويعطوا المواطن حقه.. والأسعار في المملكة لابد أن تكون الأفضل

الكثير وهو فيما خلقها الله له وتتحمل ما لا يتحمله الرجل في التربية وما قبل التربية وهو الشيء الذي لا تتساوى هي والرجل فيه بشكل عام المرأة عزيزة علينا دينا ومواطنة فهي الأم وهي الأخت وهي البنت وهي الزوجة فليس اكرم لدى الإنسان من الأم ولا اعز منها.. الجنة تحت اقدام الأمهات وهذا قول معروف وكرامة الزوجة وكرامة الأخت وكرامة البنت فوق الرؤوس، وقال سموه وانا واثق بشكل قاطع إن كل الرجال في المملكة وفي كل مناطقها ومدنها وقراها يضحون بانفسهم ودمائهم في سبيل كرامة المرأة والحفاظ على كل ما تحتاجه ولا شك انه لابد ان تشارك بالعمل بما يليق بالمرأة.

واضاف سموه قائلا إن مجال التجارة ليس هناك امر يمنع لأي امرأة ان تكون مؤسسة او تشارك في اي مؤسسة او حتى اي مجال لعمل صغير على كل حال هذا الأمر محل عناية واهتمام من الدولة وعلي راسها سيدي خادم الحرمين الشريفين وسيدي سمو ولي عهده وعضده الأيمن وهذا ظهر وثبت في مجالات متعددة لم لابد ان نأخذ في الاعتبار عقيدتنا اولا واخلاق مجتمعنا لا اعتقد ان هناك رجلا في المملكة ايا كان سيسمح لابنته او زوجته او اخته ان تكون سكرتيرة لرجل كما هو موجود في الخارج مجالات العمل كثيرة وما يليق بالمرأة موجود ويمكن تحقيقه فليكن نساؤنا في مستوى الإدراك والمسؤولية وهن محل الثقة.